مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - كانون أول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2024.06.24.14

العلة النحوية عند القسطلاني (ت: 923 هـ) في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات - الأسماء المرفوعة أُنموذجًا

م.م سمير عبد جبيّر ، أ. د. لينا طهماز علي
جامعة بغداد / كلية العلوم الاسلامية - قسم اللغة العربية

مستخلص:

هذا البحث بعنوان: (**العلة النحوية عند القسطلاني (ت: 923هـ)** في كتابه: لطائف الإشارات لفنون القراءات– الأسماء المرفوعة أُنموذجًا) تناولت فيه العلة النحوية في الأسماء المرفوعة عند القسطلاني، ويُعد موضوع العلة النحوية في القراءات من الموضوعات النحوية المهمة التي نشأت منذ أن وضع النحاة الأوائل القواعد النحوية الأولى، والسبب في وضع القواعد النحوية يعود إلى حفظ القرآن الكريم ولغة العرب من اللحن الذي انتشر أمره بين العرب في تلك الفترة بسبب الفتوحات الاسلامية فبادر علماء العربية إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد وبينوا المبني من المعرب والمرفوع من المنصوب ثم تولدت في نفوسهم تساؤلات عنها، وهذه التساؤلات ولدت لدى النحاة اهتمامًا أكثر في معرفة أسرار هذه اللغة، فقد اكتشفوا أن هناك أسبابًا يطرد حكمها ويمكن الرجوع إليها، فبهذا نشأ التعليل النحوي فكانت نشأته مرافقة لنشأة النحو الأولى وبعد دراسة الموضوع جاءت خطتي مقسمة على مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب فأما المطلب الأول فقد ضمنته العلة في الرفع على الابتداء، والمطلب الثاني ضمنته العلة في الرفع على الإخبار، وتناولت في المطلب الثالث العلة في الرفع بكان، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

والذي توصلت إليه في البحث أن ظاهرة العلة النحوية في اللغة العربية من أبرز الظواهر التي لا يمكن الاستغناء عنها، إذ إنّ القسطلاني كان مهتما بالتعليل النحوي فلا تمر مسألة نحوية من دون أن يقف عليها مبيناً سبب القراءة، فقد كان في أغلب تعليلاته متابعًا للنحاة الذين سبقوه في التعليل، فتابع في منهجه في التعليل المنهج البصري وهذا ما توصلت إليه من خلال اعتلالاته وآرائه النحوية، فقد وجدته موجهاً معللاً ناقلاً ومفسراً للحكم النحوي أو القاعدة النحوية، إذ كان يستشهد بالآيات القرآنية الأخرى وبالشواهد الشعرية؛ لتثبيت القاعدة النحوية، فكان يستخدم ألفاظًا خاصة ودالة بنحوٍ واضح على العلة نحو: (لأنه، لأن، لام التعليل، بسبب).

والذي اهتم به القسطلاني من تعليل في كتابه يعد تفسيرا للأحكام النحوية لتثبيت القراءة القرآنية وصحتها، والتي من خلالها يفهم السامع ما أُشكل عليه في فهم المسألة النحوية في القراءة القرآنية.

The grammatical problem according to Al-Mustalahi (d. 923 AH) in the book "Various Signs of Linguistic Issues in Raised Nouns" is exemplified

Sameer Abd Jabeer , Prof. Dr. Lina Tohmas Ali
Sameer.a.jubair@aliraqia.edu.iq

Abstract :

This research, titled (Grammatical Reasoning in Al-Qastallani's (d. 923 AH) Book "Lata'if al-Isharat li-Funun al-Qira'at" – A Study on Nouns in the Nominative Case, explores grammatical reasoning in the nominative nouns according to Al-Qastallani. The subject of grammatical reasoning is a significant topic in Arabic grammar that originated when the early grammarians established the initial grammatical rules. These rules were created primarily to preserve the Qur'an and the Arabic language from linguistic errors that began to spread among Arabs due to Islamic conquests. In response, Arabic linguists developed grammatical rules, distinguishing between the inflected and non-inflected, as well as between nominative and accusative cases. This process led to deeper inquiries and curiosity regarding the intricacies of the language, with grammarians finding patterns and justifications that shaped the field of grammatical reasoning, which emerged alongside early grammar itself.

The structure of this study is divided into an introduction, preface, and four main sections. The first section discusses the reason for the nominative case of the subject, while the second focuses on the nominative predicate. The third section examines the nominative case of the predicate in Kana and its sisters. The study concludes with key findings and a list of sources and references. The research findings indicate that the phenomenon of grammatical reasoning in Arabic is essential, as demonstrated by Al-Qastallani's keen interest in this area. He rarely addressed a grammatical issue without explaining the reason for a particular reading, often following the explanations of earlier grammarians, particularly from the Basrian school. Al-Qastallani employed evidence from Quranic verses and poetic references to reinforce grammatical rules, using specific language indicative of reasoning, such as "because," "for," and "due to."

Al-Qastallani's approach to reasoning in his book serves as an explanation of grammatical rules, reinforcing the correctness of Quranic Readings and helping the listener understand any complexities in the grammatical aspects of Quranic readings.

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والنبي المرسل، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإنّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي بل ان ظاهرة العلة النحوية نشأت وترعرعت مع بداية نشأة الدرس النحوي، فبعد شيوع اللحن وانتشاره بين العرب - بعد الفتوحات الاسلامية- طال خطرهُ القرآن الكريم، فصار لزامًا على أهل النظر منهم ان يعمدوا الى وضع القواعد لتحصين هذه اللغة من خطر اللحن والطعن في القران الكريم فبادر علماء العربية إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد وبينوا المبنيّ من المعرب والمرفوع من المنصوب ثم تولدت تساؤلات عنها: لِمَ كان حكم هذا البناء وذاك الاعراب؟ ولِمَ رفع هذا، ولِمَ نصب ذاك؟ وأخذوا يبحثون عن إجابات لها فوصلوا إلى بعض أسرارها وعللها فبذلك نشأ التعليل النحوي مرافقًا لنشأة النحو الأولى، وكانت القراءات القرآنية ميدانا خصبا للتوجيه والتفسير وبيان الحجج النحوية لكل قارئ في اختياره.

وبعد حصولي على كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) وجدت أن القسطلاني كان -من بين العلماء- مولعًا ومهتمًا بالعلة النحوية لما اختلف فيه الأئمة من القراءات.

ولّما كانت الأسماء تعد من أبواب النحو المهمة، ارتأيتُ أن أتناول في هذا البحث الموجز أهم العلل في الأسماء المرفوعة التي ذكرها القسطلاني في كتابه، فكان البحث موسومًا بـ (العلة النحوية عند القسطلاني (ت: 923هـ) في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات- الأسماء المرفوعة أُنموذجًا) وكان من طبيعة البحث أن يتقدمه تمهيد تناولت فيه موجزا عن حياة القسطلاني، وموجزا عن مفهوم العلة النحوية، ثم قسمت البحث على ثلاثة مطالب، فأما المطلب الأول فقد ضمنته العلة في رفع المبتدأ والمطلب الثاني جعلته عن العلة في رفع الخبر، وتناولت في المطلب الثالث العلة في رفع اسم كان، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع، فسبحان من تفرد بالكمال، وتنزه عن النقص وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ومنفعة لعباده الصالحين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وأُصلي وأُسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: موجز عن حياة القسطلاني:

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الذي يعرف بالقسطلاني (شهاب الدين، أبو العباس)[1]. وعُرف

(1) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، 10 / 169، و تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، 30 / 251 - 252، و الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، 1 / 232، و معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 2 / 85، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (ت: 1061ه) 128/ 1.

بلقبه القسطلاني، واشتهر به، ولا يُذكر بغيره، نسبة إلى أصل جده، الذي يرجع إلى بلاد قَسْطَلِينةَ إحدى مدائن إفريقيَّةَ[1] وأصل لفظة القَسْطَلانِيُّ في المعجم: خُيوطٌ كخيوطِ المُزْنِ تُحيطُ بالقَمَرِ، وَهِي من علامَةِ المَطَرِ، أوثَوْبٌ من القَطيفَةِ مَنسوبٌ إِلَى عامِلٍ، الواحد قَسطلانيَّةٌ أَو إِلَى قَسْطَلَةَ: مدينة، في الأَندلُسِ[2].

وقد ذكر السخاوي وهو شيخ القسطلاني، أنه ولِد في الثاني عشر من ذي القعدة سنة (851هـ) بمصر، ونشأ بها نشأة علمية، فحفظ القرآن وبعض المتون في علم القراءات والنحو[3]. أما وفاته فقد ذكر أهل العلم أن القسطلاني (رحمه الله) توفي في شهر محرم من سنة 923هج، ودُفِن بالمدرسة العينية جوار منزله بقرب جامع الأزهر[4]

ولم أجد شيئا في كتب الترجمة عن أسرته وأولاده، باستثناء بعض الإشارات التي من أهمها ان زوجته هي: (عائشة الباعونية)، الشاعرة الأديبة الفقيهة[5].

أما مؤلفاته فقد كتب في شتى العلوم وفروع المعرفة، فألف في الحديث والفقة وعلم العربية والتفسير، ولعل أهمها[6]:

1. العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية.
2. الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز.
3. الأنوار المضيئة.
4. نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس.
5. تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري.
6. لطائف الإشارات في فنون القراءات.
7. ارشاد الساري على صحيح البخاري. وهو يقع في نحو عشرة اسفار كبار.
8. فتح الداني في شرح حرز الاماني في القراءات.
9. مراصد الصلاة في مقاصد الصلاة.

ثانياً: مفهوم التعليل النحوي، والتوجيه

التعليل مصدر من علل المضعف وأخذه من العلة، والعلة لغةً تأتي على معانٍ عدة، منها المرض، قال الخليل-رحمه الله: (العلّة المرض، وصاحبها مُعتلّ)[7]. أي بحلول المرض يصبح حاله معلولا ضعيفا ليس لديه قوة للقيام بعمله، وكذلك جاء في اللسان: (والعلة المرض، عَلّ يَعِلُّ واعتلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عليلٌ)[8]. وقال أيضًا: (والعلة حدثٌ يشغل صاحبهُ عن وجهه، أو عن حاجته)[9]. فكذلك تأتي بمعنى السبب فقد جاء في اللسان

(1) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، 30 / 251-252، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 103.

(2) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، 30 / 251-252.

(3) ينظر: والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 103، والنور السافر عن اخبار القرن التاسع، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العدروس الحسيني الحضرمي اليمني، (ت: 1038)، 165.

(4) ينظر: بدائع الزهور، محمد بن احمد ابن اياس، 157/ 5، والنور السافر للعدروس، 164، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، 129/ 1.

(5) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، 969.

(6) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 10 / 69 - 70، والاعلام للزركلي الدمشقي، 1 / 232، ومعجم المؤلفين، 2 / 85، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 103 - 104، والنور السافر عن اخبار القرن التاسع، 165.

(7) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (علل)، 88/ 1.

(8) لسان العرب لابن منظور محمد بن مكروم (ت711ه)، مادة (علل)، 11/ 471.

(9) لسان العرب (مادة علل): 88/ 1.

أيضًا: (هذا عِلْةٌ لهذا، أي: سببٌ)[1]. وقيل: (وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ)[2].

والذي يعنينا هو المعنى الأخير أي (السبب) إذ إنه يتناسب مع المدلول الاصطلاحي

أما العلة في الاصطلاح: فقد عرفها الرماني (ت384هـ) بأنها: (تغيير المعلول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ)[3]. أي خروج عن الأصل، إذ إنَّ للعلة ارتباطًا بالأصل؛ لأن الأصل لا يسأل عن علته، ولكن ما عُدِل عن الأصل احتاج إلى إقامة الدليل؛ بسبب عدوله عن الأصل، وهو أمر مهم في القياس؛ وذلك لأن العلة ركن من أركان القياس[4].

وقد عرفها علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) بقوله: «وهي ما يتوقفُ عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[5].

ويرى محمد الحلواني أنّ المراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه[6].

فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدَّى إلى الحكم وأوجب ذلك الحكم ولها اثر كبير في الاحتجاج للقراءات المختلفة في القرآن الكريم.

العلة في الأسماء

الاسم ركن من أركان الجملة العربية، وأحد أنواع الكلم عند النحاة المتقدمين والمتأخرين، وهو لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان[7]. وقد اختلف في اشتقاقه بين الكوفيين والبصريين، إذ يرى الكوفيون أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ وهو العُلُوّ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم ؛ لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْم، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاَسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه، وأما حجة البصريين في كونه مشتقا من السُّمُوِّ ؛ فهي أن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى[8]. والمعنى الاسمي الذي يدل عليه الاسم له استقلال في الذهن ولا فرق بين أن يكون هذا المعنى من الذوات كزيد، والبصرة أو أن يكون من المعاني كالقيام أو القعود وأمثالها فكل

(1)المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(2)القاموس المحيط، للفيروز آبادي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، مادة (علل)، 1035.
(3) منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، 67.
(4) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن الانباري، 93.
(5) التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م، 154.
(6)ينظر: أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، 108.
(7) ينظر: الأصول في النحو، 1 / 36 - 37، وشرح المفصل، 1 / 82، الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)، 11، اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، 86.
(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 1 / 8.

منهما موجود في نفسه[1].

وسأتناول في هذا المبحث مجموعة من علل القراءات النحوية في الأسماء المختلف فيها في القرارات القرآنية التي وردت عند القسطلاني مبيناً ومفصلاً القول في المرفوعات من الأسماء.

المطلب الأول: العلة في رفع المبتدأ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ﴾ المائدة: 95 .

ذهب القسطلاني الى أن قراءة ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ ﴾ بالرفع والتنوين ثم فصل القول فيها بأن ﴿ فَجَزَآءٌ ﴾، بالتنوين والرفع على الابتداء كما قرأ عاصم وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاءٌ، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجب جزاءٌ، أو أنه فاعل بفعل محذوف أي: فيلزمه أو يجب عليه، و ﴿ مِّثْلُ ﴾ برفع اللام، لأن (مثلُ) صفة لجزاء أي: فعليه جزاء موصوف بكونِه مثلَ ما قتله، أي: مُماثلَه.[2]

وذكر الزجاج القراءتين (فَجَزَاءٌ مِثْلُ) برفع مثل، و(جزاءُ مثلِ) بجرّها، فمن قرأ برفعهما جميعاً فأراد معْنى: فعليه جزاءٌ مثلُ الذِي قَتلَ، فيكون (مِثْل) من نَعْتِ الجزاء، أويكون بأن ترفع (جزاءٌ) على الابتداءِ ويكون (مثلُ) خبر الابتداءِ، ويكون المعنى فجزاء ذلك الفعل مِثلُ ما قَتَلَ، ومن جرَّ أراد فعليه جزاءُ مِثل ذلك المقتول من النَّعمِ، والنعم في اللغة هي الإبل والبقر والغَنَمُ، وإن انفَردت الإبل منها قيل لها نَعم وإن انفردت الغنمُ والبقرُ لم تسَمَّ نعَماً[3].

فقراءة المدنيين وأبي عمرو، وهي بجرّ (مثل) بمعنى: فعليه جزاءُ مثل ما قتل، أما على قراءة الكوفيين فيكون (مثلُ) نعتا لجزاء كنا ذكرنا، أو أن يكون (جزاءُ) مرفوعا بالابتداء وخبره (مثل ما قتل) والمعنى فجزاء فعله مثل ما قتل.

ومن نصب (مثلا)- في الشواذ- فتقديره فعليه أن يجزي مثل ما قتل.[4] والقسطلاني أهمل ذكر هذا الرأي، لأنه من الآراء المستبعدة عنده؛ وذلك لغرابته من حيث التقدير والتأييد وانتصر لقراءة الفرع في الجزأين، أمَّا من حيث التقدير: « فإن الأحسن أن يُقدَّر ذلك المحذوف ضميرا يعود على المقتول، لا أن يُقدَّر: فجزاء ذلك الفعل»[5] وأمَّا من حيث التأييد: فإن الذي يؤيد الرأي الذي ذهب إليه الزجاج وغيره هو قراءة عبد الله بن مسعود: (فجزاؤه مثلُ).[6]

والواضح أن القسطلاني كشف عن عنايته بالمعنى عند اختياره العلة الإعرابية لـ ﴿ مِّثْلُ ﴾ معللاً بأن تكون صفة لما قبلها، لأن المعنى يطلب هذا الاختيار، إذ إن المعنى: عليه جزاء مماثل للمقتول من الصيد من النعم. والمماثلة في القيمة أو الخلقة على حسب اختلاف في ذلك[7].

---

(1) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، 65.

(2) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، 5 / 1969.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 207، وشرح المفصل، 2 / 98.

(4) ينظر: إعراب القرآن، 1 / 282.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، 4 / 418.

(6) ينظر: المصدر نفسه، 4 / 418.

(7) ينظر: الحجة للقراء السبعة، 3 / 255، ولطائف

وأوضح ابن زنجلة ذلك بقوله: «(فجزاءٌ) رفع بِالِابْتِدَاءِ و(مثلُ) خَبره أَو بدل مِنْهُ أَو نعت وَإِذا كَانَ بَدَلا مِنْهُ أَو مُبْتَدأ يكونَانِ شَيْئا وَاحِدًا لِأَن خبر الِابْتِدَاء هُوَ الأول إِذا قلت زيد منطلق فَالْخَبَر هُوَ نفس الأول وَكَذَلِكَ الْبَدَل هُوَ الْمُبدل مِنْهُ وَكَذَلِكَ النَّعْت هُوَ المنعوت»[1].

وذكر القسطلاني قراءة الباقين فقال: «وقرأ الباقون برفع ﴿ فَجَزَآءٌ ﴾ من غير تنوين وخفض اللام، على أن (جزاءُ) مصدرٌ مضاف لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه أن يجزي المقتولَ من الصيد مثلَه من النَّعم، ثم حُذِف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: زيد فقير ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ، أي: إعطاؤك إياه الدرهم، أو أن ﴿ مِّثْلُ ﴾ مقحمة كقولهم: مثلك لا يفعل ذلك أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو قوله تعالى ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ البقرة: 137 ، أي: بما آمنتم به»[2].

وقد علل أبو علي الفارسي سبب عدم قبول إضافة (جزاء) المباشرة الى (مثل) بحجة أنّ الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل؛ لأنّه يوجب جزاء المثل، والموجب جزاء المقتول من الصيد، لا جزاء مثله الذي ليس بمقتول. ولا يجوز أن يكون قوله: من النعم على هذه القراءة متعلّقا بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقا به في قوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ يونس: 27 ؛ لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلّق به بعد الوصف شيئا، كما أنّك إذا عطفت عليه أو أكّدته لم يجز أن تعلّق به شيئا بعد العطف عليه، والتأكيد له[3]. «لذَلِك بَعدت الْقِرَاءَة بِالْإِضَافَة عِنْد جمَاعَة؛ لِأَنَّهَا توجب أَن يلْزم الْقَاتِل جَزَاء مثل الصَّيْد الَّذِي قتل وَإِنَّمَا جَازَت الْإِضَافَة عِنْدهم على معنى قَول الْعَرَب أَنِّي لأكرم مثلك يُرِيدُونَ أكرمك فعلى هَذَا أضَاف الْجَزَاء إِلَى مثل الْمَقْتُول يُرَاد الْمَقْتُول بِعَيْنِه فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير فَعَلَيهِ جَزَاء الْمَقْتُول فِي الصَّيْد»(4).

وقد أشار مكي القيسي الى قراءة عاصم وحمزه والكسائي ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾ بالرفع وترك الإضافة، وانتصر لقراءة الباقين بالإضافة فمن قرأ ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾ بالرفع، فجزاءٌ مبتدأ عنده، ومثل ما قتل خبر لجزاء، وأما من قرأ بالإضافة فإن بعض النحويين أنكر عليه ذلك؛ لأنه من معنى إضافة الشيء إلى نفسه، وهو ليس كذلك ؛ لأن (الجزاء) ها هنا مصدر، وهو غير (المثل) وإنما هو فعل المجازي. (ومثل) ها هنا بمعنى ذات الشيء كما تقول: مثلك لا يفعل كذا، وأنت تريد: أنت لا تفعل كذا، وكذلك (مثل) نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ الأنعام: 122. إنما يريد كمن هو في الظلمات[5].

ويبدو لي أن القسطلاني قد اكتفى بذكره بعض الآراء التي فسر بها المسألة عن الآراء الأخرى التي قال بها العلماء[6]؛ لأن جميعها تفضي إلى أن إسناد

الإشارات لفنون القراءات، 5 / 1969.
(1) حجة القراءات، 1 / 236.
(2) لطائف الإشارات لفنون القراءات، 5 / 1970-1969.
(3) ينظر: الحجة للقراءات السبعة، 3 / 255.
(4) مشكل إعراب القرآن، 1 / 237.
(5) ينظر: النكت في القرآن الكريم، 1 / 204 – 205.
(6) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: 535هـ) 1 / 105، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، 1 / 104، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى:

الجزاء إلى المثل إسناد على طريقة المجاز العقلي، ويكون جزاؤه المحكوم به أن يكافئ ويعوِّض ما قتله[1]. ومن هذه القراءة استنبط الفقهاء كأبي حنيفة (ت150هـ) أن يُقَوَّم الصيد بقيمته من الدراهم، ثم يشتري بثمنه مثله من النَّعم يهدى إلى الكعبة، في حين أن القراءة الأولى بتنوين جزاء وضم مثل استدل بها الفقهاء كالشافعي(ت245ه) أن الرجل إذا أصاب صيدا وهو محرم، يلزمه أشبه الأشياء بالمقتول من النَّعم في الصورة والشَّبه[2].

فالفقهاء يحتجُّون بالقراءة في استنباط الأحكام من طريق فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام، وإلى ذلك أشار القسطلاني بقوله: «ولم تزلِ العلماءُ تستنبط من كلِّ حرف يَقرأ به قارئ معنى، لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى، فالقراءاتُ حجَّة الفقهاء في الاستنباط، ومَحَجَّتُهم في الاهتداء إلى سواء الصراط»[3].

وبعد أن ذكر القسطلاني العلة النحوية وبعض الآراء لهذه القراءة نبَّه على أنه لا ينبغي أن يُلتفت إلى من أنكر هذه القراءة أو طعن فيها، لأنها قراءة متواترة صادرة عن أئمة كبار، وبهذا يُدفع قول الواحدي «ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل، لأن عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنه لا جزاء عليه لما لم يقتله»(4). وتبيَّن أنه لا التفات لذلك؛ لأن أكثر القرَّاء على هذه القراءة المتواترة[5].

وأظهر القسطلاني اعتناءه في ما يتعلق بالقراءة من أحكام فقهية، وبيَّن أن المُحرِم في الحج أو العمرة إذا قتل صيدا سواء أكان عامدا أم كان ناسيا أو مُخطِئا وجب الجزاء عليه، ونقل في ذلك قول ابن كثير(ت774هـ)، فقال: «والذي عليه الجمهور: أن العامد والناسي سواءٌ في وجوب الجزاء عليه، فالقرآن دلَّ على وجوب الجزاء على المتعمد، وعلى تأثيمه بقوله: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ﴾ المائدة: 95، وجاءت السُّنة من أحكام النبي (محمد ﷺ) وأحكام أصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دلَّ الكتاب عليه في العَمْد، وأيضا فإنَّ قتْلَ الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد والنسيان، لكنَّ المتعمد مأثوم، والمخطئ غيرُ ملوم»[6].

ويتبيَّن للباحث ممَّا تقدَّم أن القسطلاني اهتم بالمعنى من طريق تعليله بجعل (مثلُ) صفة لما قبلها مستعرضاً بعض أقوال من سبقه؛ لتوضيح المعنى المقصود.

المطلب الثاني: العلة في رفع الخبر.

﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ المرسلات: 35

ذكر القسطلاني أن قراءة المطَّوِّعِي لقوله تعالى:

1270هـ)، 12/ 430 - 431، التحرير و التنوير محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) ، 4 / 23.

(1) ينظر: روح المعاني، 12/ 430 - 431، التحرير والتنوير، 4 / 23.

(2) ينظر: حجة القراءات، 1 / -236-235 237، الحاوي الكبير أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) 4/ 733 - 734 ، النكت في القرآن 205-204/ 1 ، إعراب القران، 1 / 105

(3)لطائف الإشارات لفنون القراءات، 1 / 356.

(4)لم اجده في تفسيره الوسيط، 2 / 229، ولكن وجدت نص الواحدي عند صاحب الدر المصون، 419/ 4. ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 5/ 1970.

(5) ينظر: الدر المصون، 4 / 419، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 5/ 1970.

(6) تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، 3/ 192، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 5/ 1970.

﴿ هَذَا يَوْمُ ﴾ بالنصب، وذكر لها توجيهين: أحدهما: أن (يومَ) منصوب على الظرف، وفتحته فتحة بناء وهي في موضع رفع خبر لـ(هذا) المبتدأ، وبُني الظرف؛ لإضافته إلى جملة فعلية، وإن كانت معربة، وهذا مذهب الكوفيين[1]. وعلل الفراء ذلك إذ قال: «ترفع (اليوم) ب (هذا)، ويَجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى يومَئذ بما فِيهِ»[2].

وقد شرح بعض العلماء هذا المذهب وبين أن من القراء من قرأ (يوم) بالرفع ومنهم من قرأها بالنصب، فأمَّا من رفع اليوم فعلى خبر هذا اليوم، قال الله (اليوم ذو منفعة صدق الصادقين) ومن نصب فعلى أن يوم منصوب على الظرف، المعنى قال اللهَّ: هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي قال اللهَّ هذا في يوم القيامة، ويجوز أن يكون قال الله هذه الأشياء وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وبعضهم من زعم أن (يومَ) منصوب لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزله يومَئذ[3].

وهذا ما لا يجوز عند البصريين، وأشار القسطلاني الى ذلك في قوله: «وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملة المضاف إليها بفعل ماضٍ»[4] فقد خطَّأ الزجَّاج[5] والنحَّاس[6] والفارسي[7] الفرَّاء في ذلك، إذ لا يجوز عندهم أن يكون ﴿ يَوْمُ ﴾ في موضع رفع وقد فُتِح لإضافته إلى الفعل؛ لأن المضاف إليه فعل مضارع وهو معرب فلم يكن شيء يحدث من أجله البناء، وإنما يجوز ذلك إذا كان المضاف إليه فعلا ماضياً؛ لأنه يكتسب المضاف البناء من المضاف إليه.[8]

وذكر سيبويه ذلك «أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع»[9].

وأوضح العكبري الخلاف مابين البصريين والكوفيين في (هذا يومُ) فقال:» هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَ (يَوْمُ) خَبَرُهُ، وَهُوَ مُعْرَبٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُعْرَبٍ، فَبَقِيَ عَلَى حَقِّهِ مِنَ الْإِعْرَابِ. وَيُقْرَأُ (يَوْمَ) بِالْفَتْحِ؛ وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَهَذَا فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مَفْعُولُ قَالَ؛ أَيْ: قَالَ اللهُ هَذَا الْقَوْلَ فِي يَوْمِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَيَوْمَ ظَرْفٌ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ؛ أَيْ: هَذَا يَقَعُ، أَوْ يَكُونُ يَوْمَ يَنْفَعُ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: (يَوْمُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ هَذَا، وَلَكِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ، وَعِنْدَهُمْ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُعْرَبٍ، وَذَلِكَ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ»[10].

واستدرك ابن مالك (ت: 900هـ) على من خطَّأ الفراء في قوله: « ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب، وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: «ومن بنى فلن يفندا»، أي: لن يغلط، واحتجوا لذلك بقراءة نافع:

(1) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، 5/ 1985- 4194/ 9.
(2) معاني القرآن، 1 / 326.
(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2 / 225، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، 2 / 249.
(4) لطائف الإشارات لفنون القراءات، 5 / 1986.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 225-224/ 2.
(6) ينظر: إعراب القرآن، 53/ 2.
(7) ينظر: الحجة للقراء السبعة، 283/ 3.
(8) ينظر: إعراب القرآن، 53/ 2، والحجة للقراء السبعة، 283/ 3.
(9) الكتاب 330/ 2، وينظر: 3 / 117.
(10) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، 1 / 477.

(هـذا يـومَ ينفـعُ) بالفتـح»[1].

فالبصريـون أجـازوا الإعـراب فقـط، بينـما الكوفيـون أجـازوا الإعـراب والبنـاء معـاً[2].

والثـاني: أن (يـوم) منصـوب عـلى الظـرف، لأن فتحتـه فتحـة إعـراب، واقعـا خـبرا لـ(هـذا)، عـلى أن ﴿ هَٰذَا ﴾ يُشـار بـه إلى مـا تقـدم مـن الوعيـد، كأنـه قيـل: هـذا العـذاب المذكـور كائـن يـوم لا ينطقـون[3]. فـ(يـوم) خـبر لـ (هـذا) وإن كان منصوبـا عـلى الظـرف، لأن ظـروف الزمـان يجـوز أن تكـون أخبـاراً عـن الأحـداث كـما تقـول: القتـال يـوم السـبت، والحـج يـوم عرفـة، أي: كائـن أو واقـع في ذلـك اليـوم، وقولـه: ﴿ هَٰذَا ﴾ إشـارة إلى حـدث يحـدث في ذلـك اليـوم، فيكـون المعنـى عـلى الحكايـة تقديـره: هـذا العـذاب المذكـور الـذي قصصنـا كائـن يـوم لا ينطقـون، وهـذا مذهـب البصريـين[4].

ويـرى القسـطلاني أن هـذه القـراءة لهـا مـا يؤيدهـا مـن القـراءات المتواتـرة، وهـذه إشـارة إلى أنهـا قـراءة معتـبرة مشـهورة بالنصـب لمخـل (هـذا)، أمـا الجمهـور فبالرفـع لمحـل (هـذا)[5].

وفي الختـام وجـدت أن النحـاة والمفسريـن منهـم مـن يفصـل المسـالة بذكـر حجـة البصريـين والكوفيـين في رفـع ونصـب (يـوم)[6]. والبعـض الآخـر يقتـصر وبإيجـاز شـديد عـلى تفصيـل المسـالة[7].

ويبـدو أن القسـطلاني لـن يذهـب بعيـداً عنهـم بـل وافقهـم في ذلـك[8].

وبعـد عـرض الاعتـلالات ومناقشـتها يتبـين لـدى الباحـث أن الصحيـح مـا ذهـب إليـه الكوفيـون في جـواز الإعـراب والبنـاء؛ وذلـك لأن العـرب إذا أضافـت اليـوم والليلـة إلى فعـل مـاض أَوْ مضـارع، أَوْ كلمـة مجملـةٍ لا خفـض فيهـا نصبـوا اليـوم فِي موضـع الخفـض والرفـع فمـن قـرأ بالرفـع فعـلى معنـى الخـبر

(1) شرح الأشـموني عـلى ألفيـة ابـن مالـك، عـلي بـن محمـد بـن عيسـى، أبـو الحسـن، نـور الديـن الأُشْـمُوني الشـافعي، 2/ 150. وينظـر: الحجـة للقـراء السـبعة، 3 / 283 – 284.

(2) ينظـر: الجامـع لأحـكام القـرآن، أبـو عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن أبي بكـر بـن فـرح الأنصـاري الخزرجـي شـمس الديـن القرطبـي (المتـوفى: 671 هـ)، 19 / 166، وتوضيـح المقاصـد والمسـالك بشرح ألفيـة ابـن مالـك، أبـو محمـد بـدر الديـن حسـن بـن قاسـم بـن عبـد الله بـن عـليّ المـرادي المـصري المالكـي (المتـوفى: 749هـ)، 3 / 809

(3) ينظـر: لطائـف الإشـارات لفنـون القـراءات، -1985/ 5 4194/ 9.

(4) ينظـر: ا المحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا، أبـو الفتـح عثـمان بـن جنـي الموصـلي (المتـوفى: 392هـ)، 1/ 316، ومشـكل إعـراب القـرآن، 1 / 244 – 245، والتفسـير الوسـيط 608/ 7، والمحـرر الوجيـز 310/ 2، ومفاتيـح الغيـب 468/ 12، والجامـع لأحـكام القـرآن، 166/ 19.

(5) ينظـر: بحـر العلـوم، أبـو الليـث نـصر بـن محمـد بـن أحمـد بـن إبراهيـم السـمرقندي (المتـوفى: 373هـ)، 1 / 432، والـد المصـون، 10 / 643، ولطائـف الإشـارات لفنـون القـراءات، 9 / 4194.

(6) ينظـر: معـاني القـرآن 226-225/ 3، إعـراب القـرآن، 2 / 53، ومشـكل إعـراب القـرآن، 1 / 244، والمحـرر الوجيـز 310/ 2، ومفاتيـح الغيـب، 12 / 468، والتبيـان في إعـراب القـرآن، 1 / 477، والجامـع لأحـكام القـرآن 379/ 6 – 380، والبحـر المحيـط في التفسـير، أبـو حيـان محمـد بـن يوسـف بـن عـلي بـن يوسـف بـن حيـان أثـير الديـن الأندلـسي (المتـوفى: 745هـ)، 4 / 221، والـدر المصـون 643/ 10.

(7) ينظـر: معـاني القـرآن للأخفـش 563/ 2، والكشـاف عـن حقائـق غوامـض التنزيـل أبـو القاسـم محمـود بـن عمـرو بـن أحمـد، الزمخـشري جـار الله (المتـوفى: 538هـ)، 1 / 697، وأنـوار التنزيـل وأسرار التأويـل، نـاصر الديـن أبـو سـعيد عبـد الله بـن عمـر بـن محمـد الشـيرازي البيضـاوي (المتـوفى: 685هـ)، 2/ 152.

(8) ينظـر: لطائـف الإشـارات لفنـون القـراءات، -1985/ 5 4194/ 9.

أي هذا يوم يوفى الموحدون توحيدهم، وأما من قرأ بالنصب فعلى الظرف[1].

المطلب الثالث: العلة في رفع اسم كان.

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ آل عمران: 147

قال القسطلاني: « وعن الحسن ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾ بالرفع على أنه اسمٌ والخبر (أن) وما في حيِّزها، وقراءة الجمهور بالنصب أولى، لأنه إذا اجتمع معرفتان، فالأولى أن يُجعل الأعرف اسما، وأن وما في حيِّزها أعرف»[2].

يرى القسطلاني في تعليله للمسألة أنه إذا جاء اسم كان وخبرها معرفتين فالأفصح والأفضل جعل الأعرف اسما لكان وغير الأعرف خبرها، فإذا اجتمع إسمان أحدهما في تأويل مصدر من أن المصدرية وما بعدها جُعِل الاسم لكان وأخواتها؛ لأن المصدر المؤول من أن وما في حيِّزها هو الأعرف لشبهه المضمر من حيث إنه لا يُوصف ولا يُوصف به، والمضمر أعرف المعارف[3]. لذا فلابد أن يُجعل المصدر المؤول اسما لكان، لأنه الأعرف، وأما جعل المصدر المؤول من أن وما في حيِّزها خبرا لكان فيعد عند القسطلاني ضعيفاً(4).

ومما يؤيد قول القسطلاني هو ما ذهب اليه من سبقه في بيان المسألة، إذ يرى الطبري (ت: 310هـ)، في تعليله أن قراءة النصب أولى في القول؛ لأن (أن) لا تكون إلا معرفة فهي أحق بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحيانًا ونكرة أحيانًا[5]. فتنصب لام ﴿ قَوْلَهُمْ ﴾ على أنها خبر لكان، واسمها بعد (إلا): (أن) وصلتها فهي أعرف؛ لأنها تشبه المضمر من حيث إنها لا تضمر ولا توصف ولا يوصف بها وهذا ما عليه أغلب النحاة والمفسرين وهو رأي الجمهور[6]. وقد قرأ ت طائفة منهم حماد بن سلمة وابن كثير وأبو بكر عن عاصم برفع لام ﴿ قَوْلَهُمْ ﴾ على إنها اسم كان والخبر (أن قالوا) وهو فصيح عندهم ولكنه ضعيف ليس فيه قوة، فالأفصح ما كان أعرف وأقوى في المعنى(7). ويبدو أن القسطلاني قد تابع من سبقه في تعليله للمسألة(8). «لأن (أنَّ) والفعل

---

(1) ينظر: معاني القران، 3 / 226، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 1985/ 5.

(2) لطائف الإشارات لفنون القراءات، 4 / 1764.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، 2 / 581، واللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، 1 / 123 – 124، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، 1 / 358.

(4)ينظر: لطائف الإشارات 1548/ 4، 2022–2021/ 5، 3069/ 7و3189، 3726/ 8، 3973/ 9.

(5). ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، 7 / 274.

(6)ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 1 / 477، والتبيان في إعراب القرآن، 1 / 300، والبحر المحيط في التفسير، 3 / 373 – 374، والدر المصون، 3 / 433.

(7)ينظر: البحر المحيط في التفسير، 3 / 374، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 5 / 2022 و7 / 3189.

(8)ينظر: والتبيان في إعراب القرآن، 1 / 300، والبحر المحيط في التفسير، 3 / 373 – 374، والدر المصون، 3 / 433، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، 4 / 1764.

بتأويل مصدر، فشابها المضمر في البناء، وفي عدم الوصف، وفي الافتقار إلى مفسِّر، لأنهما يُفسَّران بالمصدر، والمضمر يُفسر بالظاهر وكانا أحقَّ بالاسم كالمضمر»[1]. لذا فإن رفع لام (قولهم) ضعيف؛ لأن المضمر اقوى في التعريف من غيره فيضعف الإخبار بالضمير عمَّا دونه في التعريف[2].

الخاتمة

يُعدُّ القسطلاني عالماً من علماء القراءات القرانية والذي يبين ذلك ما تعرفنا عليه في التمهيد بموجز عن حياته ومؤلفاته التي كانت بمختلف علوم القران والتفسير، والحديث، واللغة العربية، فقد اعتنى كثيراً في كتابه الذي تناولته في القراءات القرانية، وكان تركيزه على اثبات القراءة الصحيحة، والتي اتفق عليها القراء فوجدته يوافق في الكثير من ارائه، وينقل عمن سبقه، ويناقش، ويعلل ويخالف في بعض الأحيان من سبقه؛ لإثبات القاعدة النحوية في القراءة، وعن طريقها يرجح القراءة على القراءات الأخرى بما يجده موافقاً للمعنى؛ لأن المعنى النحوي يتحكم في الإعراب فيفرض وجها دون وجه؛ ولأن الكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وبذلك يكون المعنى متحكما في التوجيه الإعرابي، محددا لأحد الوجوه الإعرابية مستبعدا للآخر ما لم يكن متواترا، ليس همُّه تكثير الأوجه المحتملة، ولا يجوِّز في المسألة ما يجوِّزه النحاة، بل يقتصر على أهم الوجوه وآكدها مما يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب لصحة معنى القراءة.

(1)شرح الكافية في النحو، للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت:680ه)، 2/ 758.

(2)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1 / 590.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، دار الكتب العلمية.
2. أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلس، بدون تاريخ.
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن بالسري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ، بيروت.
4. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ
5. إعراب القرآن للأصبهاني، دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة/ بيروت، الطبعة: الرابعة – 1420 هـ
6. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)
7. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الانباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، محمد عبد الرحمن

المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الأولى – 1418 هـ.

9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

10. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد 553هـ)، المحقق (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1419 هـ – 1998 م.

11. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين.

12. بحر العلوم، بو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: 373هـ).

13. البحر المحيط، بو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

14. بدائع الزهور، محمد بن أحمد ابناياس.

15. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

16. التبيان في إعراب القرآن، ابو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت616هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

17. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1984 هـ.

18. التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ ، 1983م.

19. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ – 2008م.

20. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م.

21. حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجله، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الخامسة، 1418هـ – 1997م.

22. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

23. الدر المصون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

24. روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ،

بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
25. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، دار ابن كثير ، بيروت، 1406هـ - 1986م.
26. شرح الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ
27. شرح المفصل، علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
28. شرح شذور الذهب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، 1423هـ/ 2004م.
29. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي.
30. العين، بو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي،الناشر:داروم كتبة الهلال.
31. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ.
32. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني.
33. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005م.
34. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ).
35. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408ه ، 1988م.
36. الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
37. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (ت: 1061هـ).
38. اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، المحقق: د.عبدالاله النبهان، دار الفكر ، دمشق، الطبعة

الأولى، 1416هـ - 1995م.
39. اللباب في علوم الكتاب، بو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.
40. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر ، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
41. لطائف الإشارات لفنون القراءات. عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: 465هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، الطبعة: الثالثة.
42. اللغة العربية معناها ومبناها، مام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة 1427هـ- 2006م.
43. لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.
44. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م.
45. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش، بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الاندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، المحقق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
46. معاني القرآن وإعرابه. براهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) ، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
47. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.
49. مفاتيح الغيب ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
50. منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.
51. النكت في القرآن الكريم، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: 479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
52. النور السافر عن اخبار القرن التاسع، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العدروس الحسيني الحضرمي اليمني، (ت: 1038).